

Distr.: General
25 July 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البندان ١٣٣ و ١٤٢ من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

مراجعة إدارة المشتريات والعقود الخاصة بالمخطط العام لتجديد مباني
المقر، بما في ذلك أوامر التغيير

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

”الضوابط الداخلية المفروضة على توقيع عقود السعر الأقصى المضمون كانت فعالة،
لكن ثمة حاجة لتحسين الضوابط المتصلة بمشتريات عقود الأشغال الحرفية“

موجز

طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٠/٦٣ إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن
يقدم تقريراً إلى الجمعية عن جميع جوانب عملية الشراء المتصلة بالمخطط العام لتجديد مباني
المقر. وأجرى المكتب كجزء من خطة عمله وامتنالاً للقرار ٢٧٠/٦٣، مراجعة لإدارة
المشتريات والعقود الخاصة بالمخطط العام، بما في ذلك أوامر التغيير. وتمثل الهدف العام من
هذه المراجعة في تقييم ملاءمة الضوابط الرئيسية وفعاليتها بالنسبة لأنشطة المخطط العام
المتصلة بالمشتريات وإدارة العقود.

* A/66/150.



وأنشأ مكتب المخطط العام هيكلية ملائمة تتناول الضوابط الداخلية، مع الفصل بين الواجبات، لاستعراض عروض مقترحات السعر الأقصى المضمون وتقييمها من أجل تعزيز الحصول على أفضل قيمة. غير أن الضوابط المفروضة على شراء عقود الأشغال الحرفية من جانب مدير التشييد، أي شركة سكانسكا، تحتاج إلى تحسين بغية كفالة شفافية عملية الشراء ونزاهتها.

وأنشأ الأمين العام المساعد، مكتب خدمات الدعم المركزية، لجنة استعراض العقود بعد منحها لإجراء الاستعراض الفني لأوامر التغيير واستعراض الامتثال للتعديلات التي تدخل على العقود. غير أن التأخر في إنشاء اللجنة وبطء عملية الاستعراض أسهما في تراكم كبير للحالات التي ستستعرضها اللجنة وظهور حاجة إلى النظر من جديد في ترتيبات العمل الحالية لكفالة أهمية اللجنة بالنسبة لعمليات المراقبة بآثر رجعي.

واحتاج مكتب المخطط العام إلى فترة تراوحت بين ٢٩ يوما و ١٧٤ يوما للموافقة على أوامر التغيير قيد الاستعراض. ولا يمكن دفع قيمة أوامر التغيير قبل الموافقة عليها، ويمكن أن تؤثر الفترات الطويلة التي تستغرقها الموافقة تأثيرا سلبيا على التدفقات المالية لمقاولي الأشغال الحرفية، وقد تؤدي، بالتالي، إلى ظهور مطالبات ومنازعات بين مقاولي الأشغال الحرفية ومدير التشييد.

ولم تفسر بالقدر الكافي أسباب إصدار أوامر التغيير. ورغم أنه تمت الموافقة بشكل صحيح على أوامر التغيير، فلم يكن ممكنا الإجابة على السؤال الأساسي المتمثل في سبب حدوث التغيير ومن المسؤول عنه. وهناك أعداد كبيرة من أوامر التغيير تتعلق ببعض العقود. ووضع مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ترتيبات صارمة لبلوغ المستوى المطلوب من الجودة.

وأصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية توصيتين شديديتي الأهمية لمكتب المخطط العام ومركز خدمات الدعم المركزي من أجل مواصلة تعزيز الضوابط الداخلية. وقد وافق المكتبان المعنيان على جميع التوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - نتائج عملية المراجعة
٤	ألف - الإطار التعاقدي
٧	باء - عملية استعراض السعر الأقصى المضمون
١٠	جيم - شراء شركة سكانسكا لعقود الأشغال الحرفية
	دال - الجهود المبذولة لتعزيز المشتريات من البلدان ذات الاقتصادات النامية والبلدان التي تمر
١٦	اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
١٨	هاء - أوامر التغيير وتعديلات العقود
٢٥	واو - الاعتمادات وحالات الطوارئ
٢٥	زاي - إدارة المخاطر التعاقدية ورصدها ومراقبتها
٢٨	ثالثا - التوصيات

المرفق

	التوصيات المقدمة للتخفيف من المخاطر المحددة في مراجعة إدارة المشتريات والعقود الخاصة
٢٩	بالمخطط العام لتحديد مباني المقر، بما فيها أوامر التغيير

أولا - مقدمة

- ١ - أنشئ المخطط العام لتجديد مباني المقر عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣٨/٥٥. ووافقت الجمعية في قرارها ٢٥١/٦١ على ميزانية قدرها ١ ٨٧٦,٧ مليون دولار ويتواصل العمل في إطار المخطط وفقا للاستراتيجية المعجلة المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٨٧/٦٢.
- ٢ - وأجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة لإدارة المشتريات والعقود المتعلقة بالمخطط العام، بما في ذلك أوامر التغيير. وتمثل الهدف الرئيسي من هذه المراجعة في تقييم ملائمة وفعالية الضوابط الرئيسية المفروضة على أنشطة المخطط العام في هذين المجالين.
- ٣ - وتمثلت العقود التي اختيرت لإحضارها لاختبارات العينات في عقدين من السعر الأقصى المضمون بدأ العمل بهما في عام ٢٠٠٩ (لمبنى الأمانة العامة وللحائط الساتر، بقيمة إجمالية قدرها ٣٣٥ مليون دولار) وعقود أشغال حرفية متعلقة بهذين العقدين. ودققت عملية المراجعة أيضا في أوامر التغيير التي تجاوزت قيمتها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار (زيادة في السعر الأقصى المضمون) وأوامر التغيير السلبية (نقصان في السعر الأقصى المضمون) التي تجاوزت قيمتها ٤٠٠ ٠٠٠ دولار.
- ٤ - وأجريت مقابلات مع موظفي مكتب المخطط العام، والمدير الاستشاري للبرنامج وشركة سكانسكا ورئيس لجنة استعراض العقود بعد منحها. وفي الإعداد لهذا التقرير روعيت التعليقات التي أدلت بها إدارة المخطط العام.

ثانيا - نتائج عملية المراجعة

ألف - الإطار التعاقدى

- ٥ - في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، أبرمت الأمم المتحدة اتفاق تنسيق مع شركة سكانسكا بقيمة ٢٨ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار. ويتناول ذلك الاتفاق مجمل عملية التنسيق والمسؤولية فيما يتعلق بالخدمات التي يتعين على شركة سكانسكا تقديمها في إطار المخطط العام. ويغطي اتفاق التنسيق أدوار شركة سكانسكا ومسؤولياتها باعتبارها مدير التشييد، والعملية التي يتعين اتباعها لإدارة التشييد والرسوم التي يتعين دفعها. وقد وقعت الأمم المتحدة آنذاك تعديلات على اتفاق التنسيق بقيمة ٢٦٠ ٥٣٣ ٢٧ دولارا للأعمال التعاقدية الأولى المتصلة بالحزم التي لم توقع بشأنها بعد عقود السعر الأقصى المضمون.

٦ - وأبرمت الأمم المتحدة ١٦ عقدا من عقود السعر الأقصى المضمون مع شركة سكانسكا من أصل عدد إجمالي قدره نحو ٢١ عقدا تخص مختلف المشاريع التي يشتمل عليها المخطط العام ككل (انظر الجدول ١).

الجدول ١

قائمة بعقود السعر الأقصى المضمون في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

الوصف	تاريخ العقد	قيمة العقد (بدولارات الولايات المتحدة)
العطاءات المتعلقة بالطابق السفلي، الحزمة ٢ - الشراء المسبق	٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩	٢٥١٠٦٨٨٣
العطاءات المتعلقة بالطابق السفلي، الحزمة ٢ - التركيب	١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩	١٤١٧٨٦٤٣٦
نظام الإنذار بالحرائق	٨ آذار/مارس ٢٠١٠	٩٥٥١٢٨٠
المجموع الفرعي للمبالغ المخصصة للطابق السفلي، الحزمة ٢		١٧٦٤٤٤٥٩٩
مبنى المؤتمرات في المرج الشمالي (الحزمة ١)	١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨	٢٩٠٠٩١٧٩
مبنى المؤتمرات في المرج الشمالي (الحزمة ٢)	٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨	٦٤٩٥٥٣٦
مبنى المؤتمرات في المرج الشمالي (الحزمة ٣)	٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	١٩٢٠٣٩٦٨
مبنى المؤتمرات في المرج الشمالي (الحزمتان ٤ و ٥)	١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	٤١٣١٣٧٦٣
مبنى المؤتمرات في المرج الشمالي (الحزمة ٦)	٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	٣٧٥٢٧٩٩٠
المجموع الفرعي، مبنى المؤتمرات في المرج الشمالي		١٣٣٥٥٠٤٣٦
المبنى الكائن في 305 E 46 Street	٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	٢٢٢٢٠١٥١
العقد B - 3B، مكان العمل المؤقت الحزمة ١	٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	١٢٦٤٥١٦١
اتحاد الأمم المتحدة الانتمائي	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	٨٥٨٨٩٠٠
الحائط الساتر	١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩	١٢٨٣٣٧٧٤٧
المبنى الكائن في 380 Madison Avenue	٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	٣٤٠٣٣٠٠٢
أثاث لأماكن العمل المؤقتة	١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	١٣٧٤٤٧٥٤
رافعة	٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	٢٠٩٣٤٣٠٠
مبنى الأمانة العامة	١ شباط/فبراير ٢٠١٠	٢٠٦٩٦٦١١٧
المجموع		٧٥٧٤٦٥١٦٧

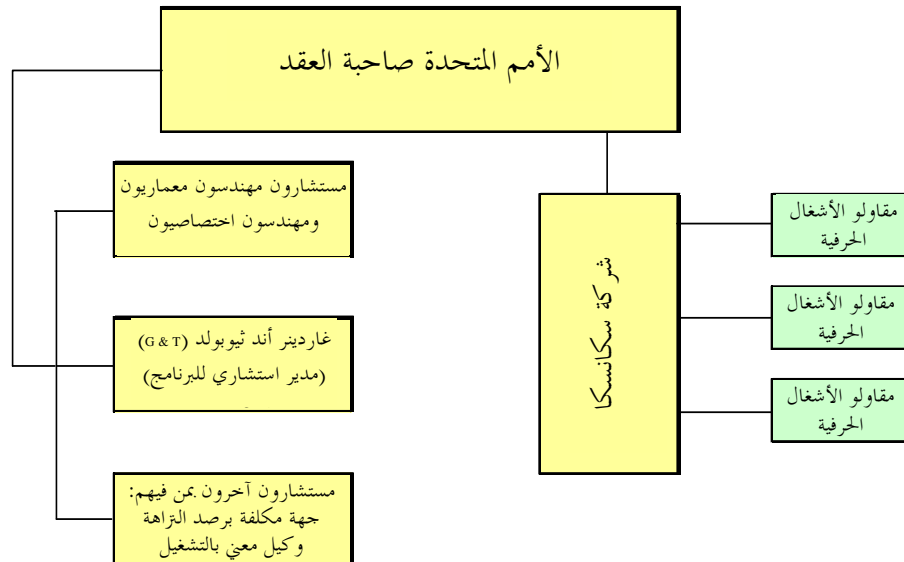
٧ - بموجب شروط عقود السعر الأقصى المضمون، تنفذ شركة سكانسكا خطة التشييد والتعاقد الموافق عليها وتشرف عليها، وتراقب تكاليف المشاريع، وتحافظ على سلامة الموقع، وتكفل ضمانات الجودة، وتشتري عقوداً لأعمال التشييد. ويتضمن السعر الأقصى المضمون التكاليف التجارية، والشروط العامة، والرسوم، وحالات الطوارئ، والاعتمادات، والتأمين.

ومع التقدم المحرز في إنجاز العمل، يُدفع لشركة سكانسكا عن النسبة المئوية من تكاليف الأشغال الحرفية وتكاليف الشروط العامة من العمل المنجز، إلى جانب الرسوم المتفق عليها مسبقا والتأمين. والسعر الأقصى المضمون هو أعلى سعر لكل حزمة من العمل، لا تكون الأمم المتحدة ملزمة بتجاوزه عند تعويض شركة سكانسكا عن نطاق الأعمال المحدد سلفا. ويجب على شركة سكانسكا أن تتحمل أية خسارة عائدة إلى ارتفاع في أسعار السوق، وتكون أية وفورات متولدة من نصيب الأمم المتحدة. غير أن التغييرات التي تدخلها الأمم المتحدة على نطاق الأعمال أو على الجدول الزمني خلال فترة تنفيذ عقد ينجم عنها إما زيادة أو نقصان في السعر الأقصى المضمون. وتمثل شركة سكانسكا لعملية تنافسية في منح العطاءات إلى مقاولي الأشغال الحرفية. ولا يمكن توقيع تلك العقود إلا بعد موافقة مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر عليها.

٨ - وتستخدم الأمم المتحدة شركات توفر خدمات خبراء استشاريين في مجال التصميم وشركات أخرى للعمل بمثابة جهة مكلفة برصد التראה، ووكيل معني بالتشغيل ومدير استشاري للبرنامج من أجل تنفيذ المشاريع تنفيذا فعالا. ويسدي المدير الاستشاري للبرنامج، أي شركة غاردينر أند ثيوبولد (G & T)، المشورة لمكتب المخطط العام بشأن الجوانب الفنية للعروض التي تقدمها شركة سكانسكا بشأن السعر الأقصى المضمون ومعقولية التكاليف. ويبين الشكل أدناه الإطار التعاقدي للمخطط العام.

الشكل الأول

الإطار التعاقدي للمخطط العام لتجديد مباني المقر



٩ - ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الإطار التعاقدى مصمم بشكل مناسب ويواصل عمله بشكل مرض.

باء - عملية استعراض السعر الأقصى المضمون

١ - إجراءات تقديم السعر الأقصى المضمون واستعراضه

١٠ - وافقت الأمم المتحدة وشركة سكانسكا على الأحكام والشروط الموحدة المتعلقة بعقود السعر الأقصى المضمون، بما في ذلك رسوم التشييد، وتكاليف التأمين والتكاليف الأمنية للعقود. ويجري التفاوض على عناصر أخرى من أي عقد من عقود السعر الأقصى المضمون، بما في ذلك تكاليف مقاولي الأشغال الحرفية وتكاليف الشروط العامة (تكاليف شركة سكانسكا الإدارية) لكل عقد من عقود السعر الأقصى المضمون. ووفقاً للإجراءات الخاصة بشراء السلع والخدمات المطلوبة لاستكمال المخطط العام، الصادرة عن شعبة المشتريات في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، يجوز لشركة سكانسكا أن تسعى للحصول على العطاءات التنافسية المتعلقة بعقود الأشغال الحرفية قبل تقديم عرض للسعر الأقصى المضمون أو يجوز لها أن تدرج تقديرات لحزم الأشغال الحرفية كجزء من العرض المتعلق بالسعر الأقصى المضمون.

١١ - وقبل أن تقدم شركة سكانسكا عرضاً للسعر الأقصى المضمون، تقوم شركتا سكانسكا وغاردنر أند ثيوبولد (G & T)، كل على حدة، بإعداد تقديرات التكاليف المتعلقة بحزمة السعر الأقصى المضمون على أساس وثائق التصميم. وتقدم تقديرات الشركتين إلى مدير التشييد، في مكتب المخطط العام، الذي يستعرضها ويطلب من الشركتين تسوية أية فروقات. ويعدّ مدير التشييد أيضاً تقديراته الخاصة به ويشرف على عملية التسوية. وهذا ما يزيد من مستوى الرقابة على الشركتين.

١٢ - وما أن تكتمل وثائق التصميم والتشييد حتى تقوم شركة سكانسكا بإعداد عرض للسعر الأقصى المضمون. وكجزء من هذه العملية، يمكن أن تشرع شركة سكانسكا في شراء عقود الأشغال الحرفية لاختبار ظروف السوق والتأكد من أن العطاءات الفعلية تقع ضمن حدود التقديرات. وذكرت شركة سكانسكا أنه قبل تقديم عرض للسعر الأقصى المضمون يكون ما لا يقل عن ٧٥ في المائة من عقود الأشغال الحرفية في مراحل مختلفة من عملية تقديم العطاءات.

١٣ - وتقدم شركة سكانسكا عرض السعر الأقصى المضمون إلى مكتب المخطط العام مع كشوف تفصيلية بالتكاليف التجارية المقدرة، والملاك الوظيفي المقترح، والجدول الزمني

للمشروع، والاستثناءات والاعتمادات. وتستعرض شركة غاردينر أند ثيوبولد (G & T) عرض السعر الأقصى المضمون بالتفصيل وتتفاوض بمشاركة من جانب مكتب المخطط العام مع شركة سكانسكا بشأن شروط العرض وتكلفته. ثم تقدم شركة سكانسكا عرضاً منقحاً بعد انتهاء المفاوضات.

١٤ - وأنشأ مكتب المخطط العام لجنة تقييم تقني لاستعراض العروض التي تقدمها شركة سكانسكا بشأن السعر الأقصى المضمون. وتضم هذه اللجنة مدير التشييد، ورئيس شؤون التصميم، ورئيس شؤون الإدارة والاتصالات. ويعمل ممثل لشركة غاردينر وثيوبولد (G & T) بمثابة مستشار لا يتمتع بحق التصويت. وتجري هذه الشركة استعراضاً مالياً للعرض وتقدم توصيات إلى المكتب المخطط العام وشعبة المشتريات. وتصدر اللجنة توصية بتقديم عرض السعر الأقصى المضمون إلى لجنة المقرر للعقود من أجل استعراضه.

١٥ - واستناداً إلى الاستعراض المالي لشركة غاردينر وثيوبولد (G & T)، تجري شعبة المشتريات مزيداً من التقييم لعرض السعر الأقصى المضمون، فتقارنه بميزانية المخطط العام لترى ما إذا كان جرى تجاوز أية نقاط مرجعية تتصل بتكلفة مشروعات التشييد المقارنة في مدينة نيويورك التي حددها شركة غاردينر وثيوبولد (G & T). وذكرت شعبة المشتريات أن استعراضها يركز على الامتثال للإجراءات المتبعة ويعول من ناحية أخرى على العمل الذي تقوم به شركة غاردينر وثيوبولد (G & T).

١٦ - وتعدّ شعبة المشتريات ومكتب المخطط العام بياناً بشأن عرض للسعر الأقصى المضمون لتقديمه إلى لجنة المقرر للعقود. ويتمثل دور هذه اللجنة في استعراض ما إذا كانت التقييمات التقنية والمالية لعرض السعر الأقصى المضمون تبين بشفافية أن عرض شركة سكانسكا مقبول من الناحية الفنية وأن السعر الأقصى المضمون سعر معقول. وتستعرض شعبة المشتريات، بالاشتراك مع مكتب الشؤون القانونية، مع شركة سكانسكا عقد السعر الأقصى المضمون وتوقع عليه.

١٧ - ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن المخطط العام لتجديد مباني المقرر أنشأ هيكلية مناسبة في مجال الرقابة الداخلية، مع الفصل بين الواجبات، لاستعراض السعر الأقصى المضمون وتقييمه من أجل تعزيز الحصول على أفضل قيمة. وكان من الواضح أن مكتب المخطط العام يعول على شركة غاردينر وثيوبولد (G & T) في موضوع الخبرة في السوق المحلية والتكاليف المقدرة. وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى وجود ممارسة شائعة في قطاع التشييد في الولايات المتحدة والعالم تتمثل باعتماد صاحب المشروع على المستشارين للحصول على معلومات في هذا القطاع. غير أن مكتب المخطط العام يحافظ

أيضا على معرفته الشخصية في هذا القطاع من خلال مديري المشاريع ومدير التشييد، والمدير التنفيذي لتقييم معقولة تقديرات التكاليف المقدمة من شركة سكانسكا وغاردنر وثيوبولد (G & T). وترد في الفرع التالي وصف لنتائج استعراض الضوابط الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٢ - استعراض مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعرض السعر الأقصى المضمون وعملية الموافقة عليه

١٨ - درس المكتب عرضين للسعر الأقصى المضمون، يتعلق أحدهما بالحائط الساتر والآخر بمبنى الأمانة العامة بقيمتين عقديتين تبلغان ١٢٨ مليون دولار و ٢٠٧ ملايين دولار على التوالي. واستعرض المكتب عروض شركة سكانسكا، والتقديرات المستقلة للتكاليف التي قدمتها شركة G & T، وتسوية تقديرات التكاليف، وتقديرات التكاليف التي أجراها مدير التشييد، واستعراضات تقديرات التكاليف التي أجراها المهندسون المعماريون والمهندسون الاختصاصيون، وعملية تقديم العطاءات المتعلقة بعقود الأشغال الحرفية التي أجريت عند تقديم عرض السعر الأقصى المضمون، والتقييمات التقنية التي أجرتها شركة G & T وشعبة المشتريات والمداولات التي أجرتها لجنة المقر للعقود.

(أ) الحائط الساتر

١٩ - كانت عملية التسوية للتقديرات التي أعدها شركتا سكانسكا و G & T ومدير التشييد متوافقة مع الإجراءات المتبعة، على النحو الموضح في الفقرة ١١ أعلاه.

٢٠ - وقدمت شركة سكانسكا العرض الأولي بعد تلقي ٨٥ في المائة من العطاءات من مقاولي الأشغال الحرفية وبعد طرح شركة سكانسكا هذه العطاءات للتفاوض. وقد وفر ذلك الثقة بأن تكاليف الأشغال الحرفية لعرض السعر الأقصى المضمون كانت متوائمة مع ظروف السوق وأن بوسع شركة سكانسكا ضمان سعر عقد السعر الأقصى المضمون.

٢١ - وبعد الاستعراض الذي أجرته شركة G & T ومكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، خفضت شركة سكانسكا عرضها بمقدار ٨,٥ ملايين دولار نتيجة لإجراء تسوية في ما يتعلق بظروف السوق. وقد انعكس هذا بشكل جيد على فعالية دوري شركة G & T ومكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر في مراقبة التكاليف.

٢٢ - واستنادا إلى تقارير لجنة التقييم التقني وإلى الاستعراضات المالية التي أجرتها شركة G & T وشعبة المشتريات على حد سواء، كانت السعر الأقصى المضمون ضمن النقاط المرجعية، لمشاريع التجديد المتخذة أساسا للمقارنة في مدينة نيويورك.

- ٢٣ - وكان استعراض لجنة المقر للعقود لعرض السعر الأقصى المضمون مرضيا. وأوصت اللجنة بأن يقدم مقترح منح العقد ليوافق عليه الأمين العام المساعد، مكتب خدمات الدعم المركزية، تماشيا مع الإجراءات المعمول بها. وقد وصف البيان الذي قدمته شعبة المشتريات على نحو كاف نطاق المشروع وإجراءات تقييم عرض شركة سكانسكا.
- ٢٤ - وخلص المكتب إلى أن النظر في العرض قد أجري مع بذل الأعضاء المسؤولين في فريق المشروع ولجنة المقر للعقود للعناية الواجبة.

(ب) مبنى الأمانة العامة

- ٢٥ - كانت عملية تسوية التقديرات التي أعدها شركتا سكانسكا و G & T ومدير التشييد متوافقة مع الإجراءات المتبعة، على النحو الموضح في الفقرة ١١ أعلاه.
- ٢٦ - واستعرض المهندسون المعماريون التقديرات وقدموا التوضيحات اللازمة.
- ٢٧ - ووردت ثلاثة عروض منفصلة من شركة سكانسكا قبل توقيع العقد. ويعود هذا إلى أن العرضين الأوليين كانا يتجاوزان الميزانية. وقد كان العرض النهائي يقل بـ ٣٠ مليون دولار عن العرض الأصلي نتيجة للمفاوضات التي استندت إلى ظروف السوق.
- ٢٨ - وقد كان اثنان وسبعون في المائة من عقود الأشغال الحرفية في مراحل مختلفة من عملية تقديم العطاءات عند ورود العرض الأخير من شركة سكانسكا.
- ٢٩ - وسعت لجنة المقر للعقود إلى الحصول على التوضيحات اللازمة قبل التوصية بموافقة الأمين العام المساعد، مكتب خدمات الدعم المركزية على مقترح منح العقد، تماشيا مع الإجراءات المعمول بها. وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن استعراض لجنة المقر للعقود لعرض السعر الأقصى المضمون كان مرضيا.
- ٣٠ - واستنادا إلى استعراض الضوابط الداخلية لعرض السعر الأقصى المضمون وعملية الموافقة على السعر الأقصى المضمون في ما يتعلق بكل من الحائط الساتر ومبنى الأمانة العامة، خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن الضوابط كانت كافية وفعالة ومتوافقة مع الإجراءات المتبعة.

جيم - شراء شركة سكانسكا لعقود الأشغال الحرفية

- ٣١ - تنفذ شركة سكانسكا العملية المتعلقة بتقديم العطاءات ومنح عقود الأشغال الحرفية بالتشاور مع شعبة المشتريات ومكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر. وتضطلع شركة سكانسكا بالمسؤولية عما يلي:

- (أ) الإعلان عن فرص الشراء والحصول على وثائق إبداء الرغبة من مقاولي الأشغال الحرفية المحتملين من خلال الموقع الشبكي للمشروع التابع لشركة سكانسكا؛
- (ب) التأهيل المسبق لمقاولي الأشغال الحرفية؛
- (ج) وضع قوائم العطاءات التي تضم ما بين ٥ و ١٠ من مقاولي الأشغال الحرفية؛
- (د) استلام العطاءات في مظاريف مختومة على أن تفتح بحضور ممثلي شركة G & T وشعبة المشتريات؛
- (هـ) إجراء تحليل للعطاءات والموازنة بينها، بما في ذلك التحقق من الاختصاص على أساس لقاءات فردية مع مقاولي الأشغال الحرفية يحضرها ممثلو شركة G & T وشعبة المشتريات؛
- (و) التفاوض مع مقدمي العطاءات المنخفضة والتوصية بمنح العقد لمقدم العطاء الأكثر ملائمة. ويوافق مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر على قيام شركة سكانسكا بمنح العقد لمقدم العطاء الفائز بعد قيام شركة G & T والجهة المكلفة برصد التزاهة وشعبة المشتريات بعمليات الاستعراض.

١ - رصد التزاهة

٣٢ - في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أبرمت الأمم المتحدة عقدا، لا تزيد قيمته على ١ ١٩٢ ٠٠٠ دولار مع استشاري لتقديم خدمات رصد التزاهة. ويتمثل الغرض من رصد التزاهة في ما يلي:

- (أ) منع الغش والمهدر وإساءة الاستعمال والفساد؛
- (ب) تنبيه إدارة المخطط العام لتجديد مباني المقر بشأن المحالات التي قد تنطوي على مخاطر أو ضعف من خلال تقارير دورية واستكمالات مرحلية؛
- (ج) الإبلاغ عن التجاوزات، إذا وجدت؛
- (د) تصميم وتنفيذ برامج الوقاية من الفساد؛
- (هـ) توفير خدمات التحقيق حسب الضرورة.

٣٣ - واستعرض المكتب ١١١ تقريراً من أصل ١٧٠ تقريراً عن مقاولي الأشغال الحرفية أصدرتها الجهة المكلفة برصد التزاهة. وحددت الجهة المكلفة برصد التزاهة معلومات عن

ثلاث شركات قد تستدعي استبعادها من النظر بالنسبة لمنح العقود. ولم تكن اثنتان من تلك الشركات على قائمة المقاولين لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر. أما الشركة الثالثة فقد كانت متعاقدة مع شركة سكانسكا؛ غير أن العقد كان قد وقع واستكمل على نحو مرض قبل الاستعراض الذي أجرته الجهة المكلفة برصد التزاهة.

٣٤ - ويرى المكتب أن الجهة المكلفة برصد التزاهة تشكل أحد الضوابط الهامة للمشروع. فتخفيف المخاطر على سمعة الأمم المتحدة عن طريق ضمان أن يكون لمقاولي الأشغال الحرفية المستخدمين للعمل في مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر سجلا سليما يعد ممارسة جيدة.

٢ - الدراسة التي يقوم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعملية شراء عقود الأشغال الحرفية

(أ) الحائط الساتر

٣٥ - نشرت دعوة لإبداء الرغبة في ما يتعلق بالمداخل والكوات في الحائط الساتر على الموقع الشبكي لشركة سكانسكا لثلاثة أسابيع فقط بدلا من أربعة أسابيع وهي المدة الموصى بها. وأوضحت شركة سكانسكا أن ذلك كان ضروريا من أجل الالتزام بالجدول الزمني. ويشمل عقد المداخل والكوات، الذي تبلغ قيمته ٧٥,٥ مليون دولار نسبة ٨٥ في المائة من تكاليف الأشغال الحرفية المتعلقة بالحائط الساتر. وذكرت شركة سكانسكا أن الحائط الساتر كان عملية الشراء الكبيرة الأولى، وأنها بدأت في نهاية عام ٢٠٠٧. وقد استغرق قيام مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر وشعبة المشتريات باستعراض معايير فرز مقاولي الأشغال الحرفية ونص الدعوة إلى تقديم وثائق إبداء الرغبة بعض الوقت. وأكد المكتب أن شركة سكانسكا نشرت دعوة إلى تقديم وثائق إبداء الرغبة مباشرة بعد أن تلقت الإذن من مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر. وعلاوة على ذلك، اتصلت شركة سكانسكا بمصنعين كبار لألواح الحوائط الساترة مباشرة للتأكد من رغبتهم في تقديم العطاءات.

٣٦ - وخلص المكتب إلى أن الفترة المختصرة للدعوة إلى تقديم وثائق إبداء الرغبة لم تحد من عدد من مقدمي العطاءات المحتملين.

٣٧ - ودرس المكتب قائمة مقدمي العطاءات لمداخل وكوات الحائط الساتر، وإزالة آثار الاسبستوس والهدم، والحماية المؤقتة، التي أعدها شركة سكانسكا واستعرضتها شركة G & T، والمهندسون المعماريون والمهندسون الاختصاصيون، وشعبة المشتريات ومدير

التشييد قبل أن يوافق عليها المدير التنفيذي. ولم يضيف مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر وشركة G & T مقاول أشغال حرفية أو يشطباه من قائمة مقدمي العطاءات إلا نادراً، وذلك في حال كانت قدرة مقاول الأشغال الحرفية أو نزاهته في محل شك. ورأى مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن شركة سكانسكا استُخدمت لإدارة عقود الأشغال الحرفية وأن من شأن التدخل بإدراج أسماء مقاولي الأشغال الحرفية على لائحة مقدمي العطاءات أن يعرض المنظمة للخطر في حال عدم الوفاء. وقد وافق المكتب على ذلك الموقف.

٣٨ - واستعرض المكتب محاضر فتح العطاءات، وموجزات الموازنة بين العطاءات، وأفضل العروض النهائية في ما يتعلق بأربع حزم أشغال حرفية بقيمة ٨٥,٧ مليون دولار اشتملت على ٩٧ في المائة من عقود الأشغال الحرفية الموقعة في وقت مراجعة الحسابات. وفتحت العطاءات المتعلقة بحزمة واحدة قبل أن يوافق مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر على قائمة مقدمي العطاءات. وقد أرسل طلب الحصول على الموافقة إلى مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، ولكن الموافقة لم تعط حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠. وقد جرى فتح العطاءات في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ من أجل الالتزام بالجدول الزمني. وجرى فتح العطاء الثاني والموازنة بين العطاءات (التحقق من الاختصاص) مع مقاولي الأشغال الحرفية قبل موافقة مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر على مقدمي العطاءات. وتتسم موافقة مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر في الوقت المناسب على قوائم مقدمي العطاءات بالأهمية لأن ذلك يشكل أحد الضوابط الرامية إلى استبعاد مقاولي الأشغال الحرفية غير المناسبين ومنع التحيز لأي مقاول محدد.

٣٩ - ولم تعد شركة سكانسكا محاضر رسمية لاجتماعات الموازنة بين العروض المتعلقة بحزم المداخل والكوات، وهو ما يتعارض مع إجراءات الشراء الواردة في دليل المشاريع. وكان المكتب قد قدم توصية سابقة في هذا الصدد في تقرير مراجعة الحسابات الذي قدمه عن عملية الشراء الخاصة بشركة سكانسكا (الوثيقة AC2009/514/02، المؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩).

٤٠ - ولم يكن مطلوباً من شركة سكانسكا الاحتفاظ بنسخ عن عملية إرسال دعوات تقديم العطاءات. وعلى الرغم من أن شركة سكانسكا أكدت أنها دعت جميع مقدمي العطاءات المدرجين على قائمة مقدمي العطاءات الموافق عليها، لم يتمكن المكتب من تخمين مواعيد الاتصال بمقاولي الأشغال الحرفية وما إذا كان قد توفر لديهم نفس القدر من الوقت لإعداد عطاءاتهم.

(ب) مبنى الأمانة العامة

٤١ - درس المكتب ست حزم من الأشغال الحرفية بقيمة يصل مجموعها إلى ٨٠ مليون دولار وهو ما يمثل ٧٨ في المائة من العقود التي منحت في وقت مراجعة الحسابات.

٤٢ - وأصدرت شركة سكانسكا الدعوة إلى تقديم العطاءات المتعلقة بحزمة إزالة آثار الاسيستوس قبل موافقة مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر على قائمة مقدمي العطاءات. واستغرق الأمر ٢٧ يوما لاستعراض القائمة والموافقة عليها. ولم تنتظر شركة سكانسكا الموافقة من أجل الالتزام بالجدول الزمني وكان يتعين عليها تعديل استراتيجيتها في حال عدم الموافقة على بعض مقاولي الأشغال الحرفية. ولاحظ المكتب أن الدعوة إلى تقديم العطاءات أرسلت إلى ١٣ مقاول أشغال حرفية، لم يكن أربعة منهم على قائمة مقدمي العطاءات. وأوضحت شركة سكانسكا أنها أضافت ثلاثة مقاولين إلى القائمة من حزمة الهدم التي تتضمن ١٠ مقاولين معتمدين سابقا من جانب مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بموجب طلب منفصل. غير أنها لم توثق الأسباب التي دعتها إلى اختيار هؤلاء المقاولين. وذكرت شركة سكانسكا أن المقاول الرابع أضيف لاحقا استنادا إلى معلومات جديدة.

٤٣ - وقد أدرج خطأ في محضر فتح العطاءات المتعلق بإحدى الحزم مقاول لم يكن قد قدم عطاء ولم يكن مدرجا على قائمة مقدمي العطاءات الموافق عليها. ولم يقدم ستة من أصل ١١ مقاولا عطاءات، ولم يقرروا بتسلم الدعوات إلى تقديم العطاءات. ولم تتمكن شركة سكانسكا أيضا من تقديم أي دليل على أن الدعوة إلى تقديم العطاءات أرسلت إلى جميع المقاولين المدرجين على قائمة مقدمي العطاءات. ومن شأن تعقب عمليات إرسال الدعوات إلى تقديم العطاءات مع موزع يبين اسم البائع وتاريخ ووسيلة الإرسال أن يساعد شركة سكانسكا على متابعة المقاولين غير المستجيبين وكذلك إضافة الشفافية إلى عملية تقديم العطاءات.

٤٤ - وبين استعراض مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإحدى الحزم أن أفضل عرض نهائي لم يستدرج من أحد مقدمي العطاءات الذين قدموا عطاء متدنيا. وذكرت شركة سكانسكا أن مقدم العطاء المتدني استبعد من قبل مكتبها الرئيسي. غير أنه لم تتوافر أدلة داعمة لذلك. وفي حالة أخرى، لم تتمكن سكانسكا من إبراز دليل على موافقة شعبة المشتريات على استدراج أفضل عرض نهائي.

٤٥ - وأشارت سجلات عملية شراء أخرى إلى أن مقدم أدنى عطاء استبعد من جولة تقديم العطاءات التالية لأنه كان طرفا في مجموعة استبعادها مكتب شركة سكانسكا الرئيسي. غير أن ذلك القرار لم يوثق في المذكرة التي تضمنت طلب الموافقة. وعلاوة على

ذلك، وبسبب هذا الاستبعاد، دعي مقاول أشغال حرفية آخر إلى الجولة الثالثة من مفاوضات أفضل عرض نهائي. إلا أن شركة سكانسكا لم تتمكن من تفسير أسباب دعوة مقدم العطاء ذلك بالذات في حين أن مقدمي العطاءات المتدنية الآخرين في عملية تقديم العطاءات الأولية لم يدعوا. ورغم عدم وجود أدلة على وجود محاباة، بما أن مقدم العطاء الذي دعي إلى الجولة الثالثة من تقديم العطاءات لم يمنح العقد، فقد ساور مكتب خدمات الرقابة الداخلية قلق من أن مفاوضات أفضل عرض نهائي لم توسع لتشمل مقدمي العطاءات الذي عرضوا أسعارا تنافسية في جولة تقديم العطاءات الأولية.

٤٦ - وقد استبعد أحد مقدمي العطاءات الذي قدم أسعارا تنافسية من الجولة التالية لتقديم العطاءات لأن الاستراتيجية الأولية تمثلت في منح عقدي إزالة آثار الاسبستوس والهدم كليهما إلى مقاول واحد. إلا أن عمليتي تقديم العطاءات لخفض التلوث والهدم أخذتا لاحقا مسارين منفصلين ومنح العقدان بشكل منفصل أيضا. وربما يكون استبعاد أحد مقدمي العطاءات المتدنية قد أفضى إلى عدم الحصول على أفضل قيمة.

٤٧ - وفي الختام، قرر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن استعراض واختبار عمليات شراء عقود الأشغال الحرفية المتعلقة بالحائط الساتر ومبنى الأمانة العامة كانا خاضعين للمنافسة بين المقاولين الذين أهلتهم شركة سكانسكا مسبقا. وقد اضطلع بعمليات تطبيق الضوابط على شركة سكانسكا كل من شركة G & T، والمهندسين المعماريين والمهندسين الاختصاصيين، وشعبة المشتريات ومدير التشييد، إلا أنه جرى تحديد مجالات كان يمكن تحسين تطبيق الضوابط فيها. ويحكم المخطط العام لتحديد مباني المقر إلى حد بعيد بجدول زمني باعتبار أن حالات التأخير تشكل خطرا على الميزانية، ويعكس بعض الملاحظات التي أبدت في هذا الفرع من التقرير رغبة من جانب كل من شركة سكانسكا ومكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر للقيام بالعمل على وجه السرعة. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه من العملي تطبيق الضوابط المعمول بها لتحسين الشفافية من دون أن يؤثر ذلك سلبا في حسن التوقيت. وهناك حاجة إلى تحسين حفظ السجلات في المجالات المرتبطة بأنشطة المشتريات التي تضطلع بها شركة سكانسكا. وذكر مكتب خدمات الدعم المركزية أن شعبة المشتريات وجهت رسالة إلى شركة سكانسكا مؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في ما يتعلق بإجراءات الموازنة المتعلقة بتعيين مقاولي أشغال حرفية، وذلك استجابة للمراجعة السابقة التي أجراها المكتب لعملية الشراء التي وضعها مدير التشييد للمخطط العام لتحديد مباني المقر (AC2009/514/02). وسوف تذكر شعبة المشتريات شركة سكانسكا بمتابعة تلك الإجراءات.

دال - الجهود المبذولة لتعزيز المشتريات من البلدان ذات الاقتصادات النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

٤٨ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٠/٦٣ إلى الأمين العام أن يعهد إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالإبلاغ عن العوامل التي قد تقيد تنوع بلدان البائعين، ومنها عملية التعاقد من الباطن المعمول بها حالياً واللوائح المحلية وقوانين العمل وخيارات الاستدامة، وكذلك معلومات عن مدى امتثال البائعين لقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها السارية والشروط العامة للعقود.

١ - أنظمة البلدان المضيضة

٤٩ - ينص البند ٧ من المادة الثالثة للاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بمقر الأمم المتحدة، في جملة أمور، على أن "يسري القانون الاتحادي وقانون الولايات والقانون المحلي للولايات المتحدة داخل منطقة المقر ما لم يُشترط خلاف ذلك في هذا الاتفاق أو في الاتفاقية العامة". وبالتالي، يطبق مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر جميع أنظمة البلدان المضيضة المتعلقة بإزالة آثار الأسبستوس كما يطبق طوعاً قانون البناء الخاص بمدينة نيويورك. وهذا يتطلب الاستعانة بمقاولين مرخص لهم نزع الأسبستوس، وتولي التجهيزات الكهربائية والميكانيكية وتجهيزات السباكة لكفالة سلامة الموظفين والمندوبين والزائرين وموظفي الاستجابة لحالات الطوارئ، كأفراد الشرطة ومكافحة الحرائق. ورغم أن الإطار القانوني لا يمنع الأمم المتحدة صراحةً من الاستعانة بمقاولين من الخارج للعمل في هذا المشروع، فإن ثمة صعوبات عملية ترجح عدم القيام بذلك. وهي مبيّنة بالتفصيل أدناه.

٢ - مبادرات من جانب شركة سكانسكا وإدارات الأمم المتحدة

٥٠ - شركة سكانسكا منتسبة إلى نقابات ويجب عليها أن تستخدم عمالاً نقابيين في مشاريعها على غرار جميع الشركات الرئيسية لإدارة أعمال البناء في نيويورك. وقد أبرمت سكانسكا اتفاقاً لمشاريع العمل مع النقابات يحظر على أعضاء تلك النقابات تنظيم الإضرابات أو المرافطة أمام مبنى الأمم المتحدة في حال قيام الأمم المتحدة باستخدام عمال غير نقابيين مباشرة. ووفقاً للاتفاق، تعمل شركة سكانسكا على إخلاء المنطقة في حال اختارت الأمم المتحدة استخدام عمال متعاقدين غير نقابيين بصورة مباشرة، بما يشمل العمال الوافدين من الخارج.

٥١ - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية الجهود التالية المبذولة للإعلان عن فرص الشراء المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر:

(أ) أبلغ مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر الدول الأعضاء، بالتعاون مع شعبة المشتريات، بعمليات الشراء الشبكية فيما يتعلق بالمشتريات الكبرى، وذلك عن طريق مذكرات شفوية؛

(ب) قدم كل من مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر وشعبة المشتريات وشركة سكانسكا عروضاً إلى البعثات الدائمة وقنصليات البلدان التي طلبت الحصول على معلومات بشأن فرص الشراء المتاحة في إطار المخطط العام؛

(ج) جعلت شركة سكانسكا عملية شراء عقود الأشغال الحرفية عملية شفافة عبر نشر جميع أشكال الإبداء عن الرغبة في موقعها الشبكي الخاص بالمشاريع الذي تربطه وصلة إلكترونية بالموقع الشبكي لكل من شعبة المشتريات ومكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر؛

(د) تبذل شعبة المشتريات جهوداً لتقديم المساعدة من خلال تنظيم حلقات دراسية للأعمال التجارية تهدف إلى تيسير تسجيل البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ونظمت الشعبة منذ عام ٢٠٠٨ حوالي ٣٦ حلقة دراسية من هذا النوع، أُلقي الضوء خلالها على الفرص التجارية المتاحة والمتطلبات المحددة للمخطط العام لتجديد مباني المقر؛

(هـ) يتضمن الموقع الشبكي لشركة سكانسكا، في إطار الدعوة إلى الإبداء عن الرغبة في توريد المشتريات بكميات كبيرة، بياناً مفاده: "تشجع بقوة مشاركة البائعين الدوليين، ولا سيما من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية".

٥٢ - وبمقتضى اتفاق التنسيق مع الأمم المتحدة، تلزم شركة سكانسكا بإيجاد فرص للشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتفرض شركة سكانسكا أيضاً على مقاولي الأشغال الحرفية الإبلاغ مرة كل شهرين عن بلد المنشأ لكل منتج يجري تركيبه كجزء من الأعمال المقررة. وأفادت شركة سكانسكا بأنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بلغت القيمة الكلية بالدولار للمشتريات من البرازيل وتايلند والصين والفلبين وفييت نام وماليزيا والمكسيك والهند بوصفها بلداناً للمنشأ ١٠,٨ ملايين دولار، مما يمثل ٤,٥ في المائة من مجموع المشتريات.

٥٣ - وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن جهوداً متضافرة تُبذل على صعيد مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر وشعبة المشتريات وشركة سكانسكا لإشراك البائعين الدوليين في عمليات الشراء بكميات كبيرة.

٣ - مراعاة الاعتبارات البيئية واعتبارات الاستدامة في سياسات المشتريات

٥٤ - شددت الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٧٠ على أنه، إلى أن تبت الجمعية العامة في مسألة مراعاة البيئة والاستدامة في عمليات الشراء، ينبغي ألا يستخدم الأمين العام أية معايير تقيّد بلا داع قدرة البائعين على المشاركة في عمليات الشراء لأسباب تقتضيها مراعاة البيئة والاستدامة.

٥٥ - وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بعد استعراض دعوات الإبداء عن الرغبة، إلى أنه لم يكن هناك تقييد في ذلك الصدد.

هاء - أوامر التغيير وتعديلات العقود

١ - تفويض السلطة إلى المدير التنفيذي، مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر

٥٦ - في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، منح الأمين العام المساعد، مكتب خدمات الدعم المركزية، تفويضاً إلى المدير التنفيذي للموافقة على أوامر التغيير رهناً بقيود معينة. ومن الضوابط الرئيسية التي حددها الأمين العام المساعد أنه ينبغي لجميع أوامر التغيير التي يوافق عليها المدير التنفيذي والتي تتجاوز قيمتها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار أن تخضع أيضاً لاستعراض لجنة تُعنى بالأثر الرجعي، هي لجنة استعراض العقود بعد منحها المنشأة لذلك الغرض.

٢ - لجنة استعراض العقود بعد منحها

٥٧ - في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أنشأ الأمين العام المساعد، مكتب خدمات الدعم المركزية، لجنة استعراض العقود بعد منحها. وكان من المتوقع أن تبدأ عملها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وأن تعقد اجتماعات كل شهر لاستعراض أوامر التغيير وتعديلات العقود المنفذة في الشهر السابق. لكن اللجنة لم تعقد اجتماعات بتكوينها الحالي إلا في نيسان/أبريل ٢٠١٠ نظراً لاستقالة الرئيس المعين قبل ذلك التاريخ.

٥٨ - وأعدت اختصاصات لجنة استعراض العقود بعد منحها وقُدمت إلى الأمين العام المساعد، مكتب خدمات الدعم المركزية، للموافقة عليها في أيار/مايو ٢٠١٠. ووفقاً لتلك الاختصاصات، تُجري اللجنة استعراضاً تقنياً لأوامر التغيير واستعراضاً لمدى امتثال تعديلات العقود لتحديد ما إذا كانت إجراءات الشراء متفقة مع سياسات الشراء.

٥٩ - وتقضي اختصاصات لجنة استعراض العقود بعد منحها بأن يتم استعراض جميع أوامر التغيير وتعديلات العقود التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار. لكن التفويض الممنوح بشأن أوامر التغيير من الأمين العام المساعد، مكتب خدمات الدعم المركزية، إلى المدير التنفيذي لمكتب المخطط العام يقضي باستعراض جميع أوامر التغيير وتعديلات العقود التي تتجاوز قيمتها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار. ويتعين إذن معالجة هذا التناقض. وذكر مكتب خدمات الدعم المركزية أن تفويض السلطة إلى المدير التنفيذي سينقح لكي تقوم لجنة استعراض العقود بعد منحها باستعراض جميع أوامر التغيير التي يأذن بها المدير التنفيذي متى تجاوزت قيمتها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار.

٦٠ - ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٠، عقدت لجنة استعراض العقود بعد منحها اجتماعات مع مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر وشعبة المشتريات لفهم العمليات والإجراءات المتبعة. وعقدت اللجنة اجتماعين في عام ٢٠١٠ واجتماعين آخرين بحلول أيار/مايو ٢٠١١.

٦١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بلغ عدد تعديلات العقود الصادرة لشركة سكانسكا والواقعة ضمن اختصاص اللجنة ١٩٩ تعديلاً بقيمة تتجاوز ١١٥ مليون دولار. ولم تستعرض اللجنة سوى ١٢ تعديلاً لعقود بقيمة ٢٥,٤ مليون دولار. وكان هناك ٢٩ تعديلاً أيضاً لعقود ذات قيمة تجاوزت ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، وقد بلغت قيمتها الكلية ٤٨ مليون دولار، وصدرت للمصممين والمهندسين وغيرهم من الخبراء الاستشاريين. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن استعراض أوامر التغيير وتعديلات العقود بأثر رجعي يُعد من الضوابط الهامة التي لم تكن فعالة حتى الآن. وقد تحول الحالات المتراكمة المعروضة على اللجنة، وقيمتها المالية العالية، بالإضافة إلى موارد الموظفين المحدودة في اللجنة، دون قيام اللجنة بمعالجة هذا التراكم ومواكبة الحالات الجديدة. وذكر مكتب خدمات الدعم المركزية أن اللجنة تخطط لزيادة تواتر عقد الاجتماعات لاستعراض أوامر التغيير وتعديلات العقود. وسيطلب مكتب خدمات الدعم المركزية إلى مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر إتاحة التمويل من أجل تحسين قدرة شعبة المشتريات على دعم اللجنة.

٣ - الحاجة إلى إدارة فعالة للتغيير ولاعتماد إجراءات استعراض أوامر التغيير وتعديلات العقود

٦٢ - تشكل أوامر التغيير جزءاً لا يتجزأ من أي مشروع للبناء وتنطوي على تغييرات على صعيد نطاق العقد وسعره. وشركة سكانسكا طرف في أكثر من ٣٠٠ عقد منفصل مع مقاولي أشغال حرفية يتولون أعمال البناء. وأغلب تلك العقود ستخضع لأوامر تغيير نتيجة

لما يلي: (أ) تغييرات في النطاق؛ (ب) متطلبات المهندسين المعماريين والمهندسين الاختصاصيين؛ (ج) الظروف الميدانية وغير المتوقعة؛ (د) الطلبات الصادرة عن شركة سكانسكا. وتنطوي أوامر التغيير على مخاطر بالنسبة للأمم المتحدة إذا كانت الضوابط ذات الصلة غير كافية. ويتطلب كل أمر للتغيير الموافقة الخطية للأمم المتحدة، ويجري تمويله من صندوق الطوارئ الخاضع للرقابة بعد استعراضه من جانب لجنة المقر للعقود والموافقة عليه من جانب الأمين العام المساعد، مكتب خدمات الدعم المركزية.

٦٣ - وتقتصر أوامر التغيير على تغييرات في نطاق العقد. ويجب أن تستعرض شعبة المشتريات أي تغييرات في الشروط العامة للعقد، كتغيير شروط الدفع ومتطلبات التأمين والمسؤوليات والالتزامات، وأن تتخذ إجراءات بشأنها عن طريق تعديل العقد باستخدام الإجراءات المتبعة. ويجب أن يستعرض مدير شعبة المشتريات تعديلات العقود التي قد تصل قيمتها إلى ٥ ملايين دولار، وأن يأذن بها. وإذا كانت قيمة تعديل عقد معين تتجاوز ٥ ملايين دولار، يُحال التعديل إلى لجنة المقر للعقود.

٦٤ - وعند تحديد الحاجة إلى التغيير، تُصدر شركة سكانسكا "طلب أمر التغيير" في شكل خطي متى أمكن تحديد تكلفة أمر التغيير نفسه، أو "قيمة أمر التغيير - على أن تحدد القيمة لاحقاً" عندما يكون العمل ملحقاً بطبيعته ولا يمكن تحديد تكلفته في مرحلة مبكرة. وبعد استعراض قيمة أمر التغيير، يوقع المدير التنفيذي على الطلب مانحاً شركة سكانسكا إذناً للمباشرة بالأعمال. لكن الاستعراض يبقى متواصلاً في هذه المرحلة للتأكد من أن الأعمال المحددة في قيمة أمر التغيير تمثل تغييراً حقيقياً ولم يسبق إدراجها في النطاق الأصلي لعقد المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٦٥ - وبعد الحصول على المستندات التي تدعم تقديرات التكلفة، تقدّم شركة سكانسكا طلب أمر التغيير إلى مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر. ويتولى كل من شركة "G & T"، مدير المشروع، (مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أو "G & T") والمهندسين المعماريين والمهندسين الاختصاصيين التدقيق المفصل في طلب أمر التغيير وحسابات التكاليف المتصلة به. كما يستعرض مدير البناء طلب أمر التغيير قبل الموافقة عليه. ويبيّن الجدول ٢ النسبة المئوية لأوامر التغيير إلى قيمة عقود السعر الأقصى المضمون.

الجدول ٢

النسبة المئوية لقيمة أوامر التغيير مقارنة بقيمة عقود السعر الأقصى المضمون

الوصف	قيمة العقد (بدولارات الولايات المتحدة)	أوامر التغيير وتعديلات العقود (بدولارات الولايات المتحدة)	النسبة المئوية لقيمة أوامر التغيير مقارنة بقيمة السعر الأقصى المضمون
الطابق السفلي، الحزمة ٢	١٧٦ ٤٤٤ ٥٩٩	٣٩ ٤٤٥ ٠٨١	٢٢
مبنى المؤتمرات في المرفج الشمالي	١٣٣ ٥٥٠ ٤٣٦	٤٦ ٢٢٥ ٤٤٠	٣٥
المبنى الكائن في 305 E 46 Street	٢٢ ٢٢٠ ١٥١	٣ ٢٥٣ ٣٦١	١٥
العقد B-3B أماكن العمل المؤقتة، الحزمة ١	١٢ ٦٤٥ ١٦١	٥٧٨ ٨٤٦	٥
اتحاد الأمم المتحدة الائتماني	٨ ٥٨٨ ٩٠٠	٨١٦ ٠٤٠	١٠
الحائط الساتر	١٢٨ ٣٣٧ ٧٤٧	١ ٨٦٤ ٤٥٨	١
المبنى الكائن في 380 Madison Avenue	٣٤ ٠٣٣ ٠٠٢	١٥ ٦٩١ ٧٦٣	٤٦
أثاث لأماكن العمل المؤقتة	١٣ ٧٤٤ ٧٥٤	٥ ٣١٦ ١٣٩	٣٩
رافعة	٢٠ ٩٣٤ ٣٠٠	٧٦٩ ٣٤٤	٤
مبنى الأمانة العامة	٢٠٦ ٩٦٦ ١١٧	١ ٨٧١ ٠٠٢	٠,٩
المجموع	٧٥٧ ٤٦٥ ١٦٧	١١٥ ٨٣١ ٤٧٦	١٥

٦٦ - وشرح مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن ارتفاع قيمة النسبة المئوية لأوامر التغيير للطابق السفلي، الحزمة ٢، يُعزى إلى إعادة توزيع نطاق العمل في الطابق السفلي، الحزمة ٣، لأسباب متعلقة بالجدولة الزمنية. وبالتالي، أُعيد توزيع أوامر التغيير البالغة قيمتها الإجمالية ٦٨٣ ٠٧٢ ١٧ دولاراً من الطابق السفلي، الحزمة ٣، إلى الطابق السفلي، الحزمة ٢. وجرى استعراض أوامر التغيير المتعلقة بالطابق السفلي، الحزمة ٣، البالغة قيمتها ٨٣٠ ٨٢١ ٢٣ دولاراً، وصدرت توصية بأن توافق عليها لجنة المقر للعقود.

٦٧ - ونشأت الحاجة إلى أثاث إضافي لأماكن العمل المؤقتة لأن الإدارات تقوم بنقل عدد من الأشخاص أكبر مما كان مقرراً في البداية، ونشأت كذلك حاجة لأماكن إضافية للتخزين والجلوس. وتُعزز أوامر التغيير الماضية المتعلقة بالأثاث الحاجة إلى وضع الصيغة النهائية لخطة إعادة الموظفين في أقرب فرصة ممكنة قبل إعادة شغل مبنى الأمانة العامة. وقد تشمل خطة عمل المراجعة الداخلية لعام ٢٠١١ مواصلة النظر في هذه النقطة.

٦٨ - وحلل مكتب خدمات الرقابة الداخلية الأسباب الكامنة وراء ارتفاع النسبة المئوية لأوامر التغيير بالنسبة لمبنى المؤتمرات في المرفج الشمالي والمبنيين الواقعين في 380 Madison Avenue وفي 305 East 46th Street في تقرير مراجعة الحسابات الذي أعده بشأن أوامر تغيير للمخطط العام لتجديد مباني المقر والعمليات ذات الصلة (الوثيقة AC2009/514/03 المؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠).

٤ - نظر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في أوامر التغيير

٦٩ - استعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية جميع أوامر التغيير التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار ولم يشملها مسبقاً تقرير مراجعة الحسابات الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية (AC2009/514/03). كما اختبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية عينة من أوامر التغيير التي تتجاوز قيمتها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار. وكانت نتائج الاستعراض الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية على النحو التالي:

٧٠ - استغرقت موافقة مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر على أوامر التغيير ما بين ٢٩ و ١٧٤ يوماً وبلغ متوسط تلك المدة ٧٠ يوماً. ويعزى ذلك إلى أن عدة أطراف، بمن فيهم المهندسون المعماريون والمهندسون الاختصاصيون والمقدرون ومدبرو التكاليف ومدبرو المشاريع يدققون في أمر التغيير ويوافقون عليه. وقد يؤثر طول المدة التي تستغرقها الموافقة سلباً على التدفق النقدي لمقاولي الأشغال الحرفية نظراً إلى أنه لا يمكن دفع أمر التغيير قبل الموافقة عليه. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره عن أوامر التغيير والعمليات المرتبطة بها في المخطط العام لتجديد مباني المقر (الوثيقة AC2009/514/03 المؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠) بأن يحدد مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أهدافاً واقعية في ما يتعلق باستعراض أوامر التغيير والموافقة عليها وبذل كل ما بوسعه لاختصار المدة التي تستغرقها الموافقة عليها. ويكرر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تأكيد تلك التوصية.

٧١ - ويعزى أكثر من ٧٠ في المائة من أوامر التغيير إلى تغييرات في نطاق العمل بطلب من صاحبة العقد. ولا توضح بما فيه الكفاية أسباب أوامر التغيير الصادرة عن صاحبة العقد وكثيراً ما يذكر طلب أمر التغيير تغييرات تتعلق بالتصميم وتوضيحات تقنية مفصلة ولكن لا يجري على الدوام توضيح مصدر هذا التغيير والظروف التي أدت إليه. وطلب مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر تزويده بقائمة أوامر التغيير التي صدرت عن الإدارات المستخدمة، مشفوعة بتكاليف التغييرات في التصميم والبناء، ولكنه لم يحصل عليها بعد. وعلى الرغم من أن عملية استعراض أوامر التغيير لديها

ضوابط داخلية للموافقة على أوامر التغيير الفردية، لم يكن بالإمكان الإجابة عن السؤال الجوهرى المتعلق بسبب حدوث التغيير والجهة المسؤولة عنه.

٧٢ - وقام المهندسون المعماريون والمهندسون الاختصاصيون وشركة G & T ومديرو المشاريع باستعراض عينات أوامر التغيير التي نظر فيها مكتب خدمات الرقابة الداخلية قبل أن يوصي مدير البناء بالموافقة عليها، وأن يوافق عليها المدير التنفيذي فيما بعد، وفقاً للإجراءات المعمول بها.

٧٣ - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه كثيراً ما يتم التعاقد بشأن أوامر التغيير مع نفس مقاولي الأشغال الحرفية الذين استعين بهم أصلاً في عقد السعر الأقصى المضمون المذكور لأسباب لوجستية أو لأن سعر الوحدة منصوص عليه في المستند جيم من عقد الأشغال الحرفية. ولم تخضع القدرة التنافسية للمستند جيم من عقد الأشغال الحرفية رسمياً للتقييم وقت العملية الأولية لتقديم العطاءات نظراً إلى أنه قد جرى تقييم عقد الأشغال الحرفية على أساس مبلغ مقطوع. ولذلك، لم يكن هناك ما يؤكد بما فيه الكفاية أن أسعار الوحدات المنصوص عليها في عقد الأشغال الحرفية تنافسية. وأوضحت شركة سكانسكا أنها تفاوضت على الأسعار لكفالة القدرة التنافسية وأن شركة G & T استعرضتها أيضاً. إلا أن ذلك لم يوثق رسمياً في موجزات الموازنة أو في توصية شركة سكانسكا بشأن منح عقد الأشغال الحرفية. وعلق مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بأنه قرر اعتماد نظام يقضي باستعراض جميع أسعار الوحدات وأجور العمل بالساعة وقت منح العقد لضمان قدرتها على التنافس. وتمت مقارنة الأسعار بعطاءات تنافسية أخرى في حزمة الأشغال الحرفية المعينة وحزم أشغال حرفية في مشاريع أخرى من المخطط العام لتجديد مباني المقر. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الأسعار الواردة في المستند جيم ينبغي أن تخضع للتقييم والتوثيق رسمياً لضمان تمتعها بالقدرة التنافسية وقت تقديم العطاءات.

٧٤ - وفي الحالات التي لا ينص فيها عقد الأشغال الحرفية على أسعار الوحدات أو أجور العمل بالساعة أو أسعار المواد، استخدمت شركة G & T أسعار السوق القابلة للمقارنة من مشاريع أخرى للتأكد من أن الأسعار التي قدمها مقاول أشغال حرفية معقولة. ومع أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية حصل على أدلة بأن شركة G & T أجرت استعراضاً لتكاليف أوامر التغيير، لم يكن بوسعها دائماً التحقق من مصدر المعلومات المستخدمة في هذا الاستعراض. إلا أن استعراض عينات أوامر التغيير أظهر أن قيمة أوامر التغيير التي قدمتها شركة سكانسكا ونظر فيها مكتب خدمات الرقابة الداخلية خُفضت بما قيمته ٨٧٥ ٠٦٦ ١ دولاراً بعد الاستعراض الذي أجراه كل من شركة G & T ومكتب المخطط

العام لتجديد مباني المقر. وكذلك، في الحالات التي اعتبرت فيها أسعار أوامر التغيير المقدمة من جانب مقاول الأشغال الحرفية أعلى أكثر مما ينبغي، خضعت هذه الأوامر لعملية تقديم عطاءات تنافسية. وذكر مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بأنه حين لا تكون هناك أسعار منطبقة في العقد القائم، فإن شركة G & T تتولى استعراض عقود مشابهة أخرى ضمن مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر أو تعتمد على مقدري الشركة لتحديد أسعار الوحدات المنطبقة من مشاريع أخرى في مدينة نيويورك.

٧٥ - وأثناء استعراض أوامر التغيير التي تجري على أساس الوقت والمواد، حصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية على التوزيع المفصل لتكلفة اليد العاملة تبين منها أن الأمم المتحدة، عدا عن الأجور، تدفع الاستحقاقات والتأمين على حصة اليد العاملة في أوامر التغيير. وأبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن التأمين ضد البطالة على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات البالغ ٧,٦٥ و ٩,٥٠ في المائة على التوالي يطبق على أول ٧ ٠٠٠ دولار و ٨ ٠٠٠ دولار يكسبهما مقاولو الأشغال الحرفية. ويعني ذلك أنه يمكن استخدام هذا الحد الأقصى استخداماً كاملاً في غضون شهرين وينبغي استثناء التأمين من عملية الاحتساب للجزء المتبقي من السنة. وقدرت شركة G & T بأن قيمة الوفورات المالية المحتملة تبلغ ٣,٨ ملايين دولار للمشروع بأكمله. واقترحت شركة سكانسكا الدعوة إلى تقديم العطاءات لتكاليف اليد العاملة بصورة تنافسية من مقاولي الأشغال الحرفية لكفالة عدم تجاوز الحد الأقصى المفروض على التأمين ضد البطالة على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات. ويتفق مكتب خدمات الرقابة الداخلية مع هذا المقترح ما دامت شركة سكانسكا تستطيع الإثبات بأن العطاء التنافسي يراعي انخفاض التأمين ضد البطالة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات.

٧٦ - وخضعت أوامر التغيير المتعلقة بمكان العمل المؤقت في الحزمة ٢ المتعلقة بالطابق السفلي لعطاءات تنافسية. إلا أنه لم يتم التقييد بالكامل أثناء هذه العملية بـ "الإجراءات الخاصة لشراء السلع والخدمات اللازمة لإنجاز المخطط العام" الصادرة عن شعبة المشتريات في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وحضرت شعبة المشتريات فتح مظاريف العطاءات، واجتماعات موازنة العطاءات، إنما لم تسنح لها فرصة التعليق على التوصية بمنح أوامر التغيير.

٧٧ - ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه ينبغي لشعبة المشتريات أن تستعرض التوصيات من أجل منح أي عقد أشغال حرفية جديد سواء تمت المعالجة من خلال أمر تغيير أو طلب استخدام اعتمادات، وينبغي اتباع "الإجراءات الخاصة لشراء السلع والخدمات اللازمة لإنجاز المخطط العام" في جميع الحالات التي يمنح فيها العقد لمقاول أشغال حرفية

جديد. وسيكفل مكتب خدمات الدعم المركزية ومكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر تعديل هذه العملية بما يضمن تقديم جميع حالات منح عقود الأشغال الحرفية إلى شعبة المشتريات لكي تستعرضها.

واو - الاعتمادات وحالات الطوارئ

٧٨ - استعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية ٤٢,٦ مليون دولار من الاعتمادات من أصل ١٠٤ ملايين دولار من الاعتمادات الموافق عليها. وكانت جميع الاعتمادات التي جرى النظر فيها قد جهزت بشكل صحيح عن طريق تقديم العطاءات التنافسية لعقود الأشغال الحرفية.

٧٩ - ونظر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الاستخدام الطارئ لمبلغ ١٠٩٩ ٧١٢ دولاراً من أصل ٤٤٢ ٩٨٣ دولاراً الموافق عليه واعتبر أنه تم التقيد بالإجراءات المعمول بها في جميع الحالات التي تم استعراضها.

زاي - إدارة المخاطر التعاقدية ورصدها ومراقبتها

١ - الاجتماعات الأسبوعية

٨٠ - تعقد اجتماعات مختلفة أسبوعياً بين مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر وشركتي سكانسكا و G & T لإتاحة تنسيق العمل بينها. ويحضر هذه الاجتماعات أيضاً ممثلون عن مختلف أصحاب المصلحة المهمين لنجاح مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، على غرار إدارة شؤون السلامة والأمن ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومكتب الشؤون القانونية وشعبة المشتريات ودائرة إدارة المرافق.

٨١ - وقد استعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية الجدول الزمني الأسبوعي للاجتماعات وخلص إلى أنه ينبغي لجميع صانعي القرار وأصحاب المصلحة أن يجتمعوا بانتظام لمناقشة المسائل وتنسيقها. واستعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية محاضر اجتماعات تنسيق أعمال بناء الحائط الساتر ومبنى الأمانة العامة ولاحظ أنه قد تم تحديد المسائل التي يتعين اتخاذ إجراءات بشأنها وجرى متابعتها في الاجتماع التالي.

٢ - إدارة المخاطر

٨٢ - وضعت شركة G & T تقييماً لمخاطر المخطط العام لتجديد مباني المقر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، مشفوعاً بسجل للمخاطر يضم الاحتمالات والقيم وتقييمات الآثار. ويتولى رئيس الإدارة والاتصالات في مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر تيسير

الاستعراضات المنتظمة للمخاطر، وتكليف الجهات المسؤولة عن مواجهة المخاطر بالمخاطر الفردية. وتظل المخاطر قيد الاستعراض فيما يتم إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر. وعلاوة على ذلك، تقدم شركة G & T موجزاً للمخاطر وإجراءات التخفيف منها كجزء من التقارير المرحلية الشهرية التي تقدمها.

٨٣ - وأجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييماً لمخاطر الاحتيال في عملية الشراء وخلص إلى أن الضوابط القائمة كافية لمنع الاحتيال إلا في حالة وجود تواطؤ بين الأطراف. ولم يتم الكشف عن أي حالات من هذا القبيل.

٣ - الوكالات الخارجية

٨٤ - يرى مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن هذا المخطط يمثل لقانون البناء في مدينة نيويورك على أساس طوعي. وترسل جميع الرسوم إلى إدارة المباني في مدينة نيويورك ليجري استعراضها. ويزور مسؤولون في إدارة المباني الموقع بانتظام. ويتولى مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أيضاً التنسيق مع وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة وإدارة المطافئ وإدارة الشرطة وإدارة النقل في مدينة نيويورك.

٤ - مراقبة الجودة من قبل شركة سكانسكا

٨٥ - توظف شركة سكانسكا موظفين لمراقبة/ضمان الجودة في الموقع يجرون استعراضات وفقاً لدليل الجودة لشركة سكانسكا. وتتعهد شركة سكانسكا سجلاً كوسيلة لرصد المسائل التي يثيرها مديرو المشاريع والمهندسون المعماريون. واستعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية هذا السجل في ما يتعلق بمبنى الأمانة العامة والحائط الساتر. وجرى تأريخ المهام المذكورة في السجل وتمت الإشارة إلى المصدر الذي طرح مسألة الجودة، وأسندت المسؤولية. وقدمت آخر المعلومات بشأن التنفيذ مع الإشارة إلى الحالة (سواء كان التنفيذ لا يزال جارياً أم أنه انتهى). وتشطب المهام من القائمة بعد أن يؤكد المهندسون المعماريون والمهندسون الاختصاصيون أنه قد تمت معالجتها.

٥ - مراقبة الجودة من قبل المهندسين المعماريين/المهندسين الاختصاصيين الاستشاريين ومكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر

٨٦ - يطلب إلى المهندسين المعماريين والمهندسين الاختصاصيين تعاقدياً إجراء معاینات ميدانية أسبوعية للتأكد من تقدم العمل في الموقع وفقاً لوثائق البناء ومواصفاته. وقد نظر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في التقارير عن المعاینات الميدانية التي أجرتها شركتنا تصميم

للحائط الساتر ومبنى الأمانة العامة. وأشار إلى حالات عدم تطابق مع التصميم والمواصفات والتقطت صور لها لكي تتخذ شركة سكانسكا إجراء بشأنها. وجرى متابعة المسائل التي حددها المهندسون المعماريون والمهندسون الاختصاصيون عن طريق سجل ضمان ومراقبة الجودة الذي تتعده شركة سكانسكا. واستعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية سجل الحائط الساتر ومبنى الأمانة العامة وأكد أنه تم تسجيل المسائل ووصف الإجراءات وإسنادها إلى الأطراف المسؤولة، والإبلاغ عن حالة التنفيذ.

٨٧ - ووقعت الأمم المتحدة عقداً إضافياً بقيمة ١٩٥ ٢٧٥ دولاراً مع المهندسين المعماريين والمهندسين الاختصاصيين لإجراء عمليات تفتيش خاصة للحائط الساتر. وشملت عمليات التفتيش تلك زيارات إلى المصانع، وزيارات إضافية إلى الموقع لفحص تركيب الحائط الساتر وإجراء اختبارات ميدانية.

٨٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تعاقد مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر مع الوكيل المعني بالتشغيل لأداء اختبار مستقل لأنظمة التدفئة، والتهوية والتبريد، وأتمتة المباني، والسمكرة، والحماية من الحرائق، والشبكة الكهربائية، والنقل العمودي في مجمع الأمم المتحدة. وتمت الموافقة على العقد بقيمة لا تتجاوز ٦٧٥ ٣٧١ دولاراً خلال مدة إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر. ويزور مدير المشاريع من مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر وشركة G & T أيضاً مواقع البناء بانتظام لمراقبة التقدم المحرز وتقييم جودة العمل.

٨٩ - وبناءً على استعراض الوثائق والمناقشات مع أعضاء فريق المشاريع، اعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن عمليات تحقيق المستوى المطلوب من الجودة تتسم بالفعالية.

٦ - عمليات مراجعة الحسابات الخارجية والداخلية

٩٠ - شددت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٢/٥٧، على أهمية الإشراف في ما يتعلق بوضع المخطط العام لتجهيز مباني المقر وتنفيذه، وطلبت إلى مجلس مراجعي الحسابات وجميع هيئات الإشراف المعنية الأخرى الشروع فوراً في أنشطة الإشراف وتقديم تقرير سنوي عنها إلى الجمعية العامة.

٩١ - ووظف مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعين اثنين للحسابات مؤهلين مهنيّاً بدوام كامل بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وأصدر المكتب ١٤ تقريراً تشمل تقارير عن عملية الشراء التي قام بها مدير البناء في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر (الوثيقة AC2009/514/02)، وإدارة عقود الأشغال الحرفية في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر (الوثيقة AC2008/514/07) وأوامر التغيير والعمليات المرتبطة

بها في المخطط العام لتجديد مباني المقر (الوثيقة AC2009/514/03). وكان معدل تنفيذ التوصيات مرتفعاً ويتابع مكتب خدمات الرقابة الداخلية حالة التوصيات التي لم تنفذ بعد على أساس نصف سنوي.

٩٢ - ويصدر مجلس مراجعي الحسابات تقارير سنوية بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر. ومن المتوقع أن يصدر التقرير المقبل لمراجعي الحسابات بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر وبشأن حالة تنفيذ توصيات المجلس في صيف عام ٢٠١١.

ثالثاً - التوصيات

٩٣ - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ثمان توصيات إلى مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ومكتب خدمات الدعم المركزية لمواصلة تعزيز الإجراءات المتعلقة بإدارة المشتريات والعقود فيما يتعلق بعقود الأشغال الحرفية. ووافقت المكاتب المعنية عليها جميعاً. وترد في المرفق التوصيات وحالة تنفيذها وقت إعداد هذا التقرير.

(توقيع) كارمان لاوانت

وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

التوصيات المقدمة للتخفيف من المخاطر المحددة في مراجعة إدارة المشتريات والعقود الخاصة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، بما فيها أوامر التغيير

التوصية	تصنيف المخاطر	حالة التنفيذ
ينبغي أن يستعرض مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر قوائم مقدمي العطاءات ويوافق عليها بدون تأخير لمنع الحالات التي يبلغ تقديم العطاءات فيها مراحل متقدمة قبل الموافقة على قوائم مقدمي العطاءات.	معتدلة	نفذت
ينبغي أن تعطي شعبة المشتريات لشركة سكانسكا تعليمات للقيام بما يلي: '١' تعهد أدلة إثبات إحالة الدعوات لتقديم العطاءات؛ '٢' توثيق موجزات الموازنة وتعهدا؛ '٣' توثيق أسباب التخلي عن حذف اسم مقاول أشغال حرفية في الجولة التالية من تقديم العطاءات أو إضافته؛ '٤' تقديم شعبة المشتريات موافقات خطية لالتماس أفضل العروض النهائية من قائمة من مقاولي الأشغال الحرفية بهدف تعزيز الشفافية في عملية تقديم العطاءات.	معتدلة	قيد التنفيذ
ينبغي أن تحسن شعبة المشتريات الرقابة على عملية الشراء لعقود الأشغال الحرفية وضمان: '١' تأكيد مقاولي الأشغال استلام الدعوات لتقديم العطاءات؛ '٢' دعوة جميع مقدمي العطاءات المؤهلين إلى المشاركة في الجولات المقبلة من تقديم العطاءات؛ '٣' عدم إقصاء أي مقدم عطاءات مؤهل عن المنافسة دون سبب موثق وجيه.	مرتفعة	قيد التنفيذ
ينبغي أن يكفل الأمين العام المساعد، مكتب خدمات الدعم المركزية، الاتساق بين اختصاصات لجنة استعراض العقود بعد منحها التي تنص على مراجعة جميع أوامر التغيير وتعديلات العقود التي تتجاوز ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، وتفويض السلطة إلى المدير التنفيذي لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، الذي يحدد العتبة المالية لإعادة النظر عند مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار.	معتدلة	قيد التنفيذ

التوصية	تصنيف المخاطر	حالة التنفيذ
ينبغي أن يستعرض الأمين العام المساعد، مكتب خدمات الدعم المركزية، الترتيبات الحالية المتعلقة بلجنة استعراض العقود بعد منحها وخطتها عملها في ضوء العدد الكبير من القضايا المتراكمة والافتقار إلى الموارد الكافية لدعم اللجنة.	معتدلة	قيد التنفيذ
ينبغي أن يكفل مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن تكون أوامر التغيير مبررة وأن يحدد مصدرها بوضوح قبل الموافقة عليها. وينبغي أن يحتفظ مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أيضاً بموجز لجميع أوامر التغيير والأسباب التي تدعو لتقديمها من أجل توفير المعلومات الإدارية وإتاحة اتخاذ الإجراءات المناسبة في الحالات التي تعزى فيها التغييرات إلى الإدارات المستفيدة أو التأخير في التصميمات، أو أخطاء المهندسين المعماريين والمهندسين الاختصاصيين، أو الظروف الميدانية.	مرتفعة	قيد التنفيذ
ينبغي أن يعطي مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر لشركة سكانسكا تعليمات بتقديم تحليل لأسعار الوحدات، ومعدلات أوقات العمل، وأسعار المواد (المستند جيم من عقد الأشغال الحرفية) وقت تقديم التوصية بشأن منح عقود الأشغال الحرفية بغرض كفالة القدرة التنافسية للأسعار المتفق عليها بالنسبة إلى أوامر التغيير.	معتدلة	قيد التنفيذ
ينبغي أن تستعرض شعبة المشتريات التوصيات من أجل منح جميع عقود الأشغال الحرفية الجديدة بغية كفالة الجودة لقاء أفضل ثمن وفقاً "للإجراءات الخاصة لشراء السلع والخدمات اللازمة لإنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر"، بصرف النظر عما إذا تمت معالجتها كاعتماد أو كأمر تغيير.	معتدلة	قيد التنفيذ